



مصرف لبنان

شارع مصرف لبنان - بيروت - الجمهورية اللبنانية

تعميم أساسي للمصارف رقم ١٠٨

نودعكم رباطاً القرار الأساسي رقم ٩٦٤١ تاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٧ المتعلق بتنظيم العلاقة بين المصارف وشركات تصنيف الائتمان.

بيروت ، في ٢٩ حزيران ٢٠٠٧

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه



مصرف لبنان

شّاع مصرف لبنان - بيروت - الجُمهورية اللبنانيّة

قرار أساسي رقم ٩٦٤١

تنظيم العلاقة بين المصارف وشركات تصنيف الائتمان

إن حاكم مصرف لبنان،
بناءً على قانون النقد والتسليف لا سيما المادتين ٧٠ و ١٧٤ منه،
وبناءً على اتفاقية بازل ٢ الدولية حول كفاية رأس المال،
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٩٣٠٢ تاريخ ٢٠٠٦/٤/١ المتعلق بتطبيق اتفاقية بازل ٢
الدولية حول كفاية رأس المال،
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة
بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٠،

يقرّر ما يأتي:

المادة الأولى: لغايات تطبيق أحكام هذا القرار، يقصد بالعبارات التالية المعاني الواردة أمام كل منها:

- «المعايير»: المعايير الواجب توافرها في شركات تصنيف الائتمان، موضوع الملحق رقم (١) المرفق بهذا القرار والمعد بالاستناد إلى اتفاقية بازل ٢.
- «الشركة»: شركة تصنيف الائتمان المنشأة في لبنان أو خارجه.
- «العميل»: الشركة أو المؤسسة كبيرة الحجم المشار إليها في المنهج المعياري لاحتساب مخاطر الائتمان في اتفاقية بازل ٢ (Claims on Corporates) والتي تطلب تصنيفها أو تصنيف الضمانات والكفالات المقدمة منها أو أي أدوات أو منتجات مالية صادرة عنها.

المادة الثانية: يحظر على المصارف العاملة في لبنان اعتماد تصنيف «الشركة» التي لا تتقيّد بـ«المعايير» المرفقة بهذا القرار وذلك بغية احتساب أوزان المخاطر الائتمانية «للعميل».

المادة الثالثة: يحظر على المصارف العاملة في لبنان منح «الشركة» التي تتعامل معها والقيمين على إدارتها أي نوع من التسهيلات المصرفية وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر أو تحت ستار شخص ثالث طبيعي أو معنوي.

المادة الرابعة: يمكن لعلاقة «العميل» مع «الشركة» أن تكون مباشرة (Solicited) أو غير مباشرة (أي من خلال المصرف الذي يتعامل معه «العميل» - Unsolicited)، وفي الحالة الثانية يتوجب:

- الحصول على موافقة خطية من «العميل» تسمح لـ«الشركة» باستعمال البيانات والمعلومات المتعلقة بأوضاعه المالية والتي هي بحوزة المصرف.

- الحصول على تعهد خطي من قبل «الشركة» بعدم إساءة استخدام المعلومات المقدمة لها من قبل المصرف أو من قبل «العميل».

المادة الخامسة: يمكن للمصرف اعتماد أكثر من «شركة» لتصنيف «عميل» واحد وفي حال وجود عدة تصنيفات له في تاريخ معيّن، يؤخذ بالتصنيف الأقل درجة.

المادة السادسة: إن تصنيف أي «عميل» تابع لمجموعة اقتصادية واحدة لا ينطبق بالضرورة على المجموعة ككل ولا على أي من الشركات والمؤسسات التابعة لها ولا على أي من الضمانات أو الكفالات المقدمة منها أو على أي من الأدوات والمنتجات المالية الصادرة عنها.

المادة السابعة: تتابع لجنة الرقابة على المصارف مدى تقيّد «الشركة» بـ«المعايير» من خلال رقابتها على المصارف ولها صلاحية قبول أو رفض تصنيفات أي «شركة».

المادة الثامنة: تقوم لجنة الرقابة على المصارف بإجراء عملية مواءمة (Mapping) لفئات التصنيف المعتمدة من قبل «الشركة» بالمقارنة مع سلم فئات التصنيف بحسب شركة (Standard & Poor's) المعتمدة من قبل لجنة بازل الدولية موضوع الملحق رقم (٢) المرفق بهذا القرار وذلك للتأكد من موضوعيتها ومن أن أوزان تثقييل المخاطر تعكس مخاطر «العميل» الفعلية.

المادة التاسعة: يعمل بهذا القرار فور صدوره .

المادة العاشرة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

بيروت ، في ٢٩ حزيران ٢٠٠٧

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه

ملحق رقم ١

المعايير الواجب توافرها في شركات تصنيف الائتمان

يجب أن تتمتع «الشركة» بالمؤهلات التالية:

١ - الموضوعية:

يجب أن تكون الطريقة المعتمدة للتصنيفات الائتمانية سليمة وبالغة الدقة وأن تكون خاضعة لإمكانية مراقبة صحتها.

بهدف التأكد من التزام «الشركة» بمعيار الموضوعية، يجب أن تتوفر فيها على الأقل الشروط التالية:

- أن تشمل عملية التصنيف كل خصائص ومواصفات الملف الائتماني لـ«العميل».
- أن تضع تعريفاً واضحاً للفئات التي ستستخدم في عملية التصنيف وأن تضع معايير محددة لاعتمادها في تصنيف عملائها بين هذه الفئات.
- أن تعتمد المعايير والإجراءات عينها في تصنيف جميع «العملاء»، بحيث تكون مبنية على معلومات وافية من خلال الإفصاحات المقدمة من «العملاء»، و/أو من السوق، و/أو من خلال مقابلات مع «العميل» و/أو أي وسيلة أخرى موثوقة.
- أن تحرص على أن يعكس التصنيف المعتمد كل أنواع المخاطر التي يتعرض لها «العميل».
- أن تضع تعريفها الخاص للتعثر بما يتلاءم مع المعايير الدولية ومع السوق المحلية وأن تخضع الطرق المعتمدة لديها في عملية التصنيف لإعادة الاختبار الكمي (Quantitative Back Testing) وان تجري التغييرات في التصنيف بناءً على ذلك.

- أن تعتمد الطريقة عينها لتصنيف كل قطاع من قطاعات السوق (قطاع المصارف، قطاع المؤسسات المالية، قطاع الشركات الكبيرة الحجم، قطاع الشركات المتوسطة الحجم ...) بما في ذلك عمليات إعادة الاختبار (Back Testing) لمدة سنة على الأقل.
- أن تتخذ كل قرارات التصنيف من قبل لجنة خاصة داخل «الشركة» تسمى لجنة التصنيف.
- أن تقوم بمراجعة مستمرة للمعايير والإجراءات المعتمدة لديها لتتلاءم مع أي تغييرات خارجية.
- أن تقوم بمتابعة مستمرة لأوضاع «العميل» بعد تاريخ نشرها للتصنيفات العائدة له وأن تقوم بإجراء التعديلات المناسبة على هذه التصنيفات كلما دعت الحاجة لذلك.
- أن تعتمد أنظمة داخلية ملائمة تساعد في عملية التصنيف الائتماني.

٢ - الاستقلالية:

يجب أن لا تبغي «الشركة» أي منفعة خاصة، مباشرة أو غير مباشرة، من «العميل» وأن تكون مستقلة وأن لا تخضع لأي ضغوطات سياسية و/أو اقتصادية قد تؤثر على التصنيف.

بهدف التأكد من التزام «الشركة» بمعيار الاستقلالية، يجب أن تتوفر فيها على الأقل الشروط التالية:

- الملكية : يفترض بمساهمي «الشركة» عدم ممارسة أي ضغوطات على قرار التصنيف الذي تعطيه «الشركة» ولا يجوز أن يمتلكوا مساهمات أو مشاركات من أي نوع كان، خاضعة لتصنيف هذه «الشركة».
- الإدارة الرشيدة: على «الشركة» وضع وتطبيق معايير ذات جودة عالية للإدارة الرشيدة من أجل الحفاظ على استقلالية ومصداقية التصنيف.

- مصادر التمويل : لا يجوز أن يخضع التعاقد مع «الشركة» ودفع بدلات أتعابها لأي ضغوطات من قبل «العميل».
- الخدمات الإضافية: لا يسمح «للشركة» بتقديم أي نوع من الخدمات الأخرى «للعميل» مثل خدمات إدارة المخاطر أو الخدمات الاستشارية من أي نوع كانت.
- إدارة وموظفو «الشركة»: على جميع القيميين على «الشركة» التقيد بما يلي:
 - أن لا تكون لهم أي علاقة قرابة مباشرة (أصول أو فروع حتى الدرجة الثانية ضمناً) بينهم وبين «العميل».
 - أن لا تكون لهم أي علاقة استثمارية ذات أهمية نسبية (أسهم، سندات، حصص مشاركة، مساهمة) مع «العميل» من أي نوع كانت.
 - انقضاء مدة سنة على الأقل من تاريخ ترك الموظف لعمله في حال كان يعمل سابقاً لدى «العميل».
 - عدم قبول أي نوع من أنواع التقديرات المباشرة أو غير المباشرة، العينية أو النقدية، أو الهبات أو الهدايا من «العميل».

٣ - الشفافية وتوفير المعلومات للغير:

- بهدف التأكد من التزام «الشركة» بمعايير الشفافية وتوفير المعلومات للغير يجب:
 - أن يكون الإطلاع على التصنيفات التي تجريها «الشركة» متاحاً لجميع المستخدمين الحاليين والمحتملين لهذه التصنيفات في الأسواق المحلية والدولية.
 - أن تكون المنهجيات العامة للتصنيف العائدة لكل من القطاعات التي تتوي «الشركة» التعامل معها متاحة لجميع المستخدمين الحاليين والمحتملين لهذه التصنيفات في الأسواق المحلية والدولية.

٤ - الإفصاح:

يجب أن توفر «الشركة» المعلومات اللازمة للأطراف كافة التي تتعامل معها لتمكينها من اتخاذ القرار المناسب بشأن مدى ملاءمة التصنيف الائتماني، لذلك عليها الإفصاح، على الأقل، عن المعلومات التالية:

- شكل العلاقة التعاقدية بين «العميل» و«الشركة» (مباشرة أم غير مباشرة).
- تعريف التعثر (Default) وتحديد معدلاته الفعلية الموجودة في كل فئة من فئات التصنيف.
- تحديد الفترات الزمنية المقبولة لاعتماد التصنيف.
- تعريف فئات التصنيف.
- الطرق المعتمدة للتصنيف وأي تغيير مهم فيها مع تفسير أسباب التغيير.
- التغييرات في تصنيف «العميل».
- تاريخ المتابعة الأخيرة وتاريخ تعديل التصنيف.
- تاريخ توقف «الشركة» عن متابعة تصنيف «العميل» مع ذكر أسباب هذا التوقف (مثل رغبة «العميل» أو رغبة «الشركة» أو أي سبب آخر).

٥ - الموارد اللازمة:

يجب أن تتوفر لدى «الشركة» الإمكانيات الكافية للقيام بعمليات تصنيف ائتماني دقيق وهي تشمل:

- الموارد البشرية: يجب أن يتمتع القيّمون على «الشركة» بالسمعة الجيدة والخبرة الكافية والكفاءة العالية.
- الموارد التقنية: يجب أن تعتمد «الشركة» برامج وأنظمة متخصصة تمكنها من إدخال وتحليل المعلومات بطريقة سليمة وموثوقة.

٦ - المصادقية:

تقاس مصادقية «الشركة» بما يلي:

- مدى التزام «الشركة» بـ«المعايير» الخمسة المشار إليها سابقاً.

- مدى اعتماد أطراف مستقلة (مستثمرون، شركات تأمين، أصحاب شركات تجارية...) على تصنيفات «الشركة».
- وجود إجراءات داخلية تمنع إساءة استخدام المعلومات السرية.

ملحق رقم ٢

فئات التصنيف بحسب شركة Standard & Poor's العالمية والمعتمدة
من قبل لجنة بازل الدولية لتثقيف التسليفات وفقاً للمنهج المعياري
في إتفاقية بازل ٢ .

درجة التصنيف Ratings Category	Agency Interpretation	تعريف التصنيف
AAA	§ Highest rating. § Capacity to meet financial commitments extremely strong.	§ أعلى درجة من التصنيف. § قدرة ممتازة على الوفاء بالالتزامات المالية.
AA + AA AA-	§ Capacity to meet financial commitments very strong.	§ قدرة مرتفعة جداً على الوفاء بالالتزامات المالية.
A+ A A-	§ Capacity to meet financial commitments still strong although more susceptible to adverse effects of changes in economic conditions and circumstances.	§ قدرة ما تزال مرتفعة على الوفاء بالالتزامات المالية ولكن هذه القدرة قد تتأثر سلباً بفعل التغيرات في العوامل والظروف الاقتصادية.
BBB+ BBB BBB-	§ Adequate protection parameters but adverse conditions are more likely to lead a weakened capacity of the obligor to meet its financial commitment.	§ توفر مقومات حماية ملائمة إلا أن أي تغيرات معاكسة تشكل احتمالاً أكبر لإضعاف قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية.
BB+ BB BB-	§ Faces major ongoing uncertainties. § Exposure to adverse conditions could lead to the obligor's inadequate capacity to meet its financial commitment.	§ يواجه المدين حالات مستمرة من عدم الاستقرار. § التعرض لتغيرات معاكسة قد تؤدي إلى عدم وجود قدرة كافية لدى المدين على الوفاء بالتزاماته المالية.
B+ B B-	§ More vulnerable than BB- rated but obligor still currently has the capacity to meet its financial commitment on the obligation.	§ هناك احتمال أكبر (بالمقارنة مع المدين المصنف BB-) أن تتعرض قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية لتغيرات سلبية ولكن المدين لا يزال يتمتع حالياً بالقدرة على الوفاء بالتزاماته المالية.

CCC+ CCC CCC-	§ Vulnerable to non-payment and is dependent upon favorable business, financial and economic conditions for the obligor to meet its financial commitment on the obligation.	§ إمكانية عدم الوفاء بالالتزامات، حيث أن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية تتوقف على توفر شروط مالية واقتصادية ملائمة.
CC	§ Highly vulnerable to non-payment.	§ إمكانية عالية لعدم الدفع.
C	§ May be used to cover situations where a bankruptcy petition has been filed (or similar action taken) but payments on this obligation continue.	§ يمكن استعمال هذا التصنيف في حالات إفلاس العميل، مع استمرار دفع الالتزامات.
D	§ A non- prospective rating, unlike all the others. § It is used only where a default has already occurred.	§ تصنيف غير مبني على التوقعات المستقبلية، على خلاف التصنيفات السابقة. § يستعمل هذا التصنيف فقط في حالات التعثر الائتماني.